

الدستور التونسي وعقلية الحزب الواحد وهاجس الإجماع

حفيظ طبّابي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
(جامعة منوبة)

* ماذا تفعل لو كنت ملكا...؟

- لا أفعل شيئا...!

* ومن الذي يحكم..؟

- القوانين...!"

فرانسوا كيناي François Quesnay

"كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ"

شكلت مسألة الدستور محور العمل الوطني منذ بداية القرن الماضي وأساسا لمطالب الحركة الوطنية التي عملت على تجسيمة إثر احراز تونس على استقلالها وفق رؤية الحزب الذي تولّى مقاليد السلطة أي الحزب الحرّ الدستوري "الجديد" وبالتحديد زعيمه الحبيب بورقيبة.

وإن حاول دستور 1959 التوفيق بين مقتضيات الفكر الدستوري وقيم النظام الجمهوري وبناء الدولة الحديثة فإنه ظل مسكونا بعقلية الحزب الواحد وهاجس الإجماع وإكراهات الأوضاع الداخلية والخارجية مراوحا بين قيم الديمقراطية الغربية تصوّرا والقيم الشرقية ممارسة. وهي ثنائية تعود جذورها

إلى الخلفية الثقافية والحضارية التي لا زال لها حضور عميق في العقل الجمعي والنخبة الماسكة بالسلطة. ودستور 1959 وإن شكّل حدثاً هاماً في تاريخ تونس المعاصرة بنقله تونس من المشروعية الملكية التقليدية إلى المشروعية الشعبية نظرياً فإنه ولّد معيّباً لم يجسّم سيادة الشعب في تنوّعه واختلافه مكرّساً شخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فريق سياسي عقوداً من الزّمن وهو ما استوجب في الكثير من الأحيان تعديلات ومراجعات.

I- في الفكر الدستوري

1- معنى الدستور

كان التّظيم السياسي للدول يقوم، منذ زمن بعيد، على مجموعة من الأعراف والعادات أو التقاليد حيث يتم تسليم السلطة لشخص أو هيئة دون التّساؤل عن شرعيتها.

وتبلورت، شيئاً فشيئاً، فكرة أن السلطة ليست من خارج الشعب الذي يخضع لها بل تتبع من موافقته ورضاه وبالتالي فمن حقّه أن يراقب طريقة أداء هذه السلطة أي أنها بمثابة عقد خضوع مقابل خدمات يتعهّد الحاكم باسداؤها.

وعندما تأكّد مبدأ السيادة الوطنية، تبيّن أن سيادة الشّعب لا يمكن إشباعها بمجرد إقّفاق بين الحاكم والمحكومين حول ممارسته لصلاحياته وإنّما تفترض أن يقع هدم النظام القائم برمته وأن يركّز الشّعب في الوقت ذاته أساس وطرق ممارسة السلطة.

حينئذ، فمن الواضح أن الدستور ليس وصف الممارسات المدنية ولا مجموع المؤسسات التي تحظى بموافقة الشّعب الضمنية وليس ترجمة لقواعد قانونية لوضع قائم وإنّما له، في الحقيقة، معنى آخر أعمق من ذلك. إنّه يضع السلطة على أنها ممارسة وليست ملكية للحكام أي أنّهم أداتها وليسوا أسيادها.

إن غرض الدستور الضمّني هو إزاحة نظام الحكم الفردي الذي يجمع فيه الحكّام في أشخاصهم، بسبب مجموعة من العوامل الشخصية (الكاريزما) أو التاريخية... كل صلاحيات السلطة واستبدالها بنظام حكم مُمأسّس صاحب السلطة فيه مؤسسة الدولة.

ويحقّق الدستور الفصل النظري بين ملكية السلطة وممارستها. وعملياً يجبر الحُكّام على التقيّد بوضعهم الدستوري بمعنى اخضاعهم لقانون الوظيفة الموكلة لهم أي الحكم وفق شروط ضبطها الدستور وليس وفق صفات أو خصال يتمتعون بها. وبهذا المعنى يكون الدستور محدّداً للسلطة وأداة تكفل الحريات.

لقد نشأت الحركة الدستورية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن XVIII وتبلورت في النصف الثاني للقرن XIX وأخذت شكلها النهائي مع موفى الحرب العالمية الأولى. وقد تزامنت الحركة الدستورية مع نمو وإنتشار الأفكار الليبرالية.

ويعني مفهوم "الفكر الدستوري" في السياق الاجتماعي السياسي للأنظمة الديمقراطية الغربية تنظيم سلطة الدولة وفق مجموعة من القواعد تفرض على الحُكّام وتحدّ من صلاحياتهم. ويتبيّن من هنا أن مبدأ التّحديد الذي يستوجب التّظيم والخضوع لقواعد مُستبَقّة متفق عليها هو الإضافة الرئيسية للفكر الدستوري بالنّظر لأشكال الحكم السابقة. ويتحقّق التّحديد عبر الإعراف بالحقوق الفردية والحريات العمومية وحمايتها من التجاوزات والتّعسف⁽¹⁾.

أمّا طريقة الأداء أو الإشتغال فتتجسّم في النّظام التّمثيلي. والنظام التّمثيلي بالمفهوم السياسي والمبسّط حسب تعبير روني كاري مالبارغ (MALBERG R.C) "مركّب مؤسّساتي من خلاله يحكم شعب نفسه عبر نواب وهذا في تعارض سواء مع النّظام الإستبدادي الذي تتعدم فيه سلطة ورقابة الشعب على حكامه أو مع نظام الحكم المباشر الذي يحكم فيه المواطنون أنفسهم بأنفسهم"⁽²⁾.

ويستدعي النّظام التّمثيلي وجود مجلس أو مجموعة من المجالس المنتخبة لها تأثير قويّ في إدارة شؤون البلد كالتصويت على الضرائب وسنّ القوانين... ومن هنا يتم تحديد صلاحيات الحُكّام لأنّه عبر الإنتخابات سترتكز ممارسة

1) Burdeau (Georges) : «Constitutions politiques» in *Encyclopédia Universalis* – Paris, 1990, p.p 434-435.

2) Malberg (René Carré) : *Contribution à la Théorie générale de l'Etat*-Paris, 1902, Tome II, p.202 cité par Camau (Michel) : *La Notion de Démocratie dans la pensée des dirigeants Maghrebins*, C.N.R.S, Paris, 1971, p.93

سلطاتهم على مشاركة المحكومين. إلا أنّ صلاحيات هؤلاء محدودة هي بدورها لأنهم لا يشاركون ولا يراقبون إلا بصفة غير مباشرة عبر نوابهم الذين يمثلونهم. ومن هنا فإن التحديد مزدوج : فعوض السيادة الشخصية التي تؤدي إلى الاستبداد، والسيادة الشعبية أي الحكم المباشر تنبثق سيادة الأمة.

إنّ النظام التمثيلي يحقّق كذلك مبدأ التّحديد بتوزيع الصلاحيات التي تعهد إلى هيئات متعدّدة وبالتالي الفصل بين السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) للحيلولة دون مركزة السلطة في يد واحدة والخشية أن يؤدي ذلك إلى الاستبداد.

إن مصطلحات التمثيلية والسيادة الوطنية والفصل بين السلطات والحريات العامة تميّز المؤسسات الدستورية وارتبط العمل بها وتطويرها - تاريخيا - مع انبثاق وانتشار العمل بالداستير.

2- الدستور ودولة القانون

يحصل الحكام على صلاحيات Compétences لإنجاز مهامهم والقيام بوظائفهم . ومن يقول اختصاصات يعني ضمناً الغاية التي على أساسها سيتم استخدامها وعليه فإنّ هذه الغاية لن تكون إلا مصلحة أو نفعاً عاماً وليست إرضاء لمصالح فردية. وكلّ هذا يقتضي منطقياً وجود دستور يجعله يعتبر دائماً شرط دولة القانون بمعنى نظام سياسي يتصدّى للتعسف والتجاوزات. وبتنظيم الصلاحيات فإنه بالضرورة أعلى سلطة من سلطة الحكام الذين تمت توليتهم. فهو قانون القوانين.

إن القانون والدولة لو إجتمعا حتما لا يؤديان إلى إرساء دولة القانون. فدولة القانون هي شيء آخر يتمثل في تحديد الدولة أي تقييدها. وهذا التحديد لا معنى له إلا إذا كان يُرجى في مبدئه وغاياته إلى ضمان الحريات والحقوق⁽³⁾.

(3) عبد الناظر (فتحي) : "الدستور ودولة القانون" ورد في : دستور الجمهورية التونسية في الذكرى الخمسين لإصداره، المجلد الأول مركز البحوث والدراسات البرلمانية - تونس، 1 جوان 2009 ص. 115.

وإن مفهوم دولة القانون في تشكّله الأصلي، يوافق فترة انتقالية لتطوّر السلطان المطلق وذلك عبر تحديده بما يحقّق مصلحة الأفراد وحمايتهم من التعسف (4).

نشأ هذا المفهوم على فكرة إخراج كل ما يتعلّق بحقوق الأفراد وحياتهم وأوضاعهم من دائرة السلطان وجعلها من اختصاص السلطة التشريعية وذلك لحمايتهم من تعسف الحاكم. وهي من هذه الناحية تعتبر تنازلاً منه عن هذا المجال (5).

3- أسباب تلقّي الدستور في الدول حديثة العهد بالاستقلال

متعددة ومتشابهة ومنها :

السوسيولوجية : التي تعود إلى تكوين النخب الوطنية في الجامعات الغربية وتأثرها بأنماط الحياة والأنظمة السياسية القائمة هناك (ملكيات دستورية، أنظمة جمهورية رئاسية أو برلمانية...) ومبادئ الثورات الديمقراطية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

النفسية : الإقتداء بالمنوال الغربي، رمز الحداثة والتّقدم عملاً بالمقولة الخلدونية "المغلوب مولع بالإقتداء بالغالب". فالمرجعية القيمية هي القيم الدّاعية إلى الحرية والعدالة والمساواة...

السياسية : ارتبط مطلب الدستور بمطلب الإستقلال وبناء الدولة الحديثة والعصرية في نظر هذه النخب الوطنية.

التاريخية : وتعود إلى فقر القانون العام والقانون السياسي للبلدان حديثة العهد بالاستقلال وخصوصاً البلدان الإسلامية التي ظل فيها مجال / حقل السلطة مجالاً / حقلاً مقدساً خارج دائرة الإجتهد والتأويل تستمدّ فيه الأنظمة السياسية شرعيتها من الحق الإلهي "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم". فالتشريع الإسلامي تطوّر خارج حقل "السياسة الشرعية" أي القانون الخاص المتعلّق بالمعاملات.

(4) المرجع ذاته ص. 117

(5) المرجع ذاته ص. 117.

إن هذا الإنحطاط / التخلف السياسي، كان موضوع عديد المصنّفات التي تناولته بالنقد والتحليل وأعادت أسباب تخلف العرب والمسلمين إلى نظام الحكم الجائر / المستبدّ أو "حكم الإطلاق". ونجد ذلك في مؤلفات : "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرّازق ؛ "طبائع الإستبداد" لعبد الرحمان الكواكبي؛ "الإتحاف" لأحمد ابن أبي الضياف ؛ "أقوم المسالك" لخير الدين باشا... وهذا ما يفسّر التجاء المصلحين والنخب السياسية العصرية إلى المبادئ والآليات الدستورية للغرب (6).

إنّه بمجيء الإحتلال وهيمنته على جميع الأطر والهيكل إدارة ومراقبة تم تدمير الأطر التقليدية وشل فاعليتها دون تعويضها بأطر خصوصيّة . وهنا طرح الإشكال : إما العودة المستحيلة للمؤسسات التمثيلية التقليدية أو الفراغ الكامل أو الإلتجاء إلى المنظومة القانونية للغرب. وتأتي الفلسفة السياسية الغربية لتملأ فراغا وتحتلّ مكانا شاغرا. وطرح بذلك هذا الإختيار نفسه بإقامة نظام تشريعي جديد باعتباره من أوكّد مهام بناء الدولة الوطنية الجديدة العصرية.

لقد أصبحت قضية الدستور مركزية في الفكر السياسي الحديث فهو "مسألة المسائل" - على حدّ تعبير البعض- وهذا ما يفسّر كيف أصبح الدستور على رأس جدول أعمال الحركات الوطنية في البلاد العربية وهذا ما يفسّر أيضا ارتباط مطلب الدستور بمطلب الإستقلال ولهذا دلالة (7) .

4- الدستور والديمقراطية

ترتكز الديمقراطية الغربيّة على تنوّع المجتمع. فالمجتمع يتكوّن من أفراد لهم مواقع اجتماعية مختلفة وتطلعات متباينة تولّد التناقض والصراع يُعبّر عنها عبر أدوات ووسائل مختلفة سياسية وإيديولوجية (أحزاب، نقابات، جمعيات...). ولا يتمثل دور الدولة في إلغاء هذه الصراعات أو حلّ هذه

6) Ben Achour (Yadh): **L'Etat Nouveau et la Philosophie Politique et Juridique Occidentale** – Publication du Centre d'Etudes, de Recherches et de Publication de la Faculté de Droit et des Sciences Politiques et Economique de Tunis – 1980 – pp. 322-323-324.

(7) أومليل (علي) : **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ص. 100.

التناقضات فذلك من الأمور المستعصية بل المستحيلة وإنما في إيجاد توازن بين الاتجاهات المتعارضة والمتناقضة في نطاق احترام كل فرد . فكيف يمكن تحقيق هذه المعادلة بين أفراد مختلفين في آرائهم ومصالحهم؟ يتم ذلك باعتماد أهون الشرّين أي أن تعهد قيادة الدولة لمن يُخطئ بالأغلبية التي تفرزها الانتخابات وضمان حقوق الأقلية عن طريق الفصل بين السلط أي الصلاحيات لمنع التجاوزات والتعسف.

أما في العالم العربي الإسلامي والعالم الثالث عموماً، فالجسم الاجتماعي ينظر إليه على أنه جسم موحد. وهذه الوحدة تعود جذورها إلى الانتماء المشترك للثقافة العربية الإسلامية والنضال المشترك ضد الهيمنة الاستعمارية. وتبقى ضرورية ومتأكدة لاستكمال عملية البناء الوطني التي تستدعي تضافر كل الجهود والطاقات فالاستقلال لم يمكن الشعوب المستعمرة من الحرية وإنما من أداتها وهو ما يفسر تواصل ديناميكية الوحدة أو ما يعبر عنها "الوحدة القومية" التي تشترط وحدة الفكر والأداة (الحزب الواحد) الذي لا بد أن يحقق الإجماع. وعليه فإن دور الدولة ليس إيجاد توازن بين مكونات المجتمع وإنما المحافظة الدائمة على هذه الوحدة القومية التي تعتبر صمام أمان ضد كل الأخطار المهددة لمسار عملية البناء الوطني. فكما هي صمام أمان الإحراز على الاستقلال فإنها صمام أمان الخروج من التخلف أي التحرير الكامل للإنسان⁽⁸⁾ الذي "يستوجب عمل أجيال عديدة"⁽⁹⁾. وكل من لا يسلم بهذه "الحقيقة" فهو ضال وخائن ومقسم شأنه شأن القوى المعيقة للتحرر الوطني زمن الاستعمار.

إن الوحدة هي هاجس بورقبيبة الدائم - هذه الوحدة "القومية" التي نشأت في خضم النضال ضد الاستعمار وجب المحافظة عليها وتركيزها (نجدتها تقريبا في جل خطبه). فالإنقسام يولد الضعف والوحدة مبعث قوة. والاستقلال في معناه الشامل هو تحرير الأرض من الحضور الأجنبي وتحرير الإنسان المكبل بالقيم التقليدية "البالية" وتحرير الثروة المعطلة. وعلى هذا الأساس تستوجب معركة الاستقلال الناجز أو "الجهاد الأكبر" تضافر كل القوى وبذلك يتماهى الاستقلال الحقيقي مع مفهوم الدولة الحديثة.

8) Camau (Michel) : La Notion de Democratie, op.cit pp. 17 - 18

(9) بورقبيبة (الحبيب) : خطاب 1959/8/1

وهذه الوحدة سيجسدها القائد / الزعيم / "المجاهد الأكبر" الذي حوله يجب أن يلتف الجميع. فمثلاً خلّص البلاد من الاستعمار فهو قادر بفضل "حكّمته" و"تبصّره" و"بعد نظره" على إخراجها من التخلّف ("يا امخلص البلاد"، "يا امنجيننا" "هو القائد في الكفاح" "هو الضامن للنجاح"...). وهكذا تفرض صيف ربح المعركة ضد التخلّف اختيارات تتلخّص في شرطين أساسيين : الحماس الوطني ومؤسسة أو شخص استثنائي لانجازها (الحزب / بورقيبة) (10).

II- دستور 1959

1- ملابسات وضع الدستور

منذ أيام الحماية، ما انفك الوطنيون يطالبون بحكومة مسؤولة أمام مجلس منتخب من قبل التونسيين (تونس الشهيدة 1920؛ مؤتمر نهج الجبل ماي 1933؛ مؤتمر ليلة القدر أوت 1946؛ لائحة المبادئ العامة للدستور التونسي جوان 1949؛ لجنة العمل من أجل تحقيق الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي ...1951).

غير أن فكرة الدستور ارتبطت أساساً بقضية التحرّر الوطني. فالحزب الحر الدستوري الذي نشأ سنة 1920، ويبرز هذا من تسميته، يطالب بدستور أي بأداة سياسية لإنهاء الهيمنة الأجنبية. أما الحكم الدستوري فكان يحتل مكانة عرضية.

ولم تكن بلورة الفكر الدستوري وقيمه ونشره بين الناس ضرورة ملحة ولا أولوية في سلّم المقاومة الوطنية. فشعارات تلك المرحلة تركّزت حول مواضيع الحرية والكرامة والعدالة والاستقلال وتمجيد قيم الوحدة والتضامن والجهاد والتضحية (11).

كما أن الفكر الدستوري قد ورد إلى تونس من خارج المجتمع ومن خارج ديناميته الذاتيّة وزمنيته الخاصة لذا بقي غريباً سطحياً محصوراً في

10) Debbasch (Charles) : *La Republique Tunisienne*. Paris, 1962, pp. 22-23

11) (عميرة) عليّة الصّغير : "الفكر الدستوري في تونس (1907-1987) : بين الخطاب والممارسة"، *الكراسات التونسية* عدد 190/189 الثلاثية الثانية والثالثة 2004، ص.26.

إطار قلة من النخبة لم تستوعبه الطبقة السياسية فضلا عن عموم المجتمع ... لذا بقي في الغالب في حيز المشروع ⁽¹²⁾.

ويشير الباهي الأدغم، أول رئيس حكومة في عهد بورقيبة بعد اعلان الجمهورية، وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان الدستور إلى ذلك بقوله : "إن فكرة الدستور هي في الواقع فكرة النخبة. ومن ناحية أخرى ناتجة عن تأثيرات أجنبية وأوضاع مفروضة على تونس لذلك تبدو المقارنة غير جائزة بين الدستور التونسي والدساتير الأخرى. إذ لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف التاريخية والذهنيات... وأن الشعوب تروّض على ممارسة حقوقها وممارسة سيادتها. وهذا الترويض وهذه التجارب قد تدوم قرونا... كما تجب الإشارة إلى المستوى السياسي والثقافي والتربوي والأخلاقي الذي يتفاوت بدرجات مختلفة من أمة إلى أخرى وشعب إلى آخر..." ⁽¹³⁾. إنها ديموقراطية الوصاية.

فهل على التونسيين أن يترقبوا طويلا حتى ينهض المجتمع ويبلغ "سن الرشد" السياسي ويصبح قادرا على حكم نفسه بنفسه. إن في هذا المنطق وصاية وتعال واستهجان "للعمامة" واتفاق ضمني وغير واع مع المنطق الاستعماري الذي يرفض منح الأهالي دستورا بحجة تأخرهم وضعف انتشار التعليم بينهم. ألم يحاج علي باش حانبة في بداية القرن الماضي هذا المنطق مفندا مرتكزاته بالقول : "ليس هناك بداية شخص مهما كان جهله وتأخره لا يقبل بمبدأ احترامه وسنّ تشاريع تضمن حقوقه وعدم التعدي على حرمة وعلى أرزاقه. ثم إن الدولة المتقدمة في حدّ ذاتها لو ترقبت حتى ينتشر التعليم بين سكانها كما يزعم لترقبت طويلا لكي تنشئ أنظمة دستورية لأن رفع الأمية أتى بعد فترة طويلة لاحقة" ⁽¹⁴⁾.

(12) المرجع ذاته ص ص. 34-35.

(13) الأدغم (الباهي) : أعمال ملتقى المجلس القومي التأسيسي المنعقدة أيام 29-30-31 ماي 1984 - المناقشات ص. 136 - مركز الدراسات والبحوث والنشر. كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية بتونس 1986

(14) Le Tunisien n° 80 (24/9/1908)

لقد كان الاهتمام منصباً على شخص بورقيبة و"المنظمات القومية" وخصوصاً على الحزب الدستوري الجديد. والدستور الذي نودي به لم ير النور إلا بعد ثلاث سنوات من نيل الاستقلال . فقد مثل موضوع "الوحدة القومية" الأولوية في المسألة الدستورية مثلما الحال في المواضيع الأخرى وقد كرّسها القانون الانتخابي الصادر في 6 جانفي 1956 وقيام "الجبهة القومية" في 15 مارس من نفس السنة إعداداً واستعداداً لانتخابات المجلس القومي التأسيسي التي ستناط بعهدته صياغة أول دستور لتونس المستقلة.

2- القانون الانتخابي واحتكار الحياة السياسية

من البديهي أنه لا توجد طريقة اقتراع محايدة إذ يكون غرض واضعي القوانين الانتخابية عادة تحقيق دوام سلطتهم وضمان استمرارهم ووجودهم السياسي وتجديد نياباتهم.

فالقانون الانتخابي الذي وقع عليه "الإختيار" آنذاك (نظام الاقتراع على القائمة ونظام الأغلبية والدورة الواحدة والتقسيم الترابي الجديد ورفض نظام النسبية وإقرار نظام الغرفة الواحدة) كرّس الهيمنة المطلقة للحزب الحرّ الدستوري الحاكم والمنظمات "القومية" المتحالفة معه داخل المجلس القومي التأسيسي المنتخب يوم 25 مارس 1956 بالحصول على أغلبية الأصوات : 87,82 % والفوز بجميع المقاعد الثمانية والتسعين (التي تضم ثلاثة مستقلين : الماطري، شنيق والجلولي...)

لقد وضعت انتخابات المجلس القومي التأسيسي الأسس الأولى لإحتكار الحياة السياسية التونسية من قبل عائلة سياسة واحدة إذ كان تركيب المجلس في عمومته منسجماً دعم سلطة الحزب الدستوري وأعطى لنفوذه شرعية كان في أشد الحاجة إليها. وقد حرص المسؤولون الدستوريون عند اختيارهم المرشحين أن يكونوا على ولاء تام للحزب وقادته ولا يتخذون مبادرات من تلقاء أنفسهم (ما عدا بعض النواب المستقلين الذين لم يؤثروا فعليا في سير أشغال المجلس ولا في الصياغة النهائية للدستور). فقد كان الانضباط والولاء سيد الموقف (15).

15) Debbasch (Charles) : «Les Assemblées en Tunisie» in *Annuaire de L'Afrique du Nord (A.A.N)* 1962, pp. 84-85-86.

وقد جاء في جريدة "لاكسيون" L'Action ما يؤكد هذه العقلية وهذا التوجّه : "إنّ تونس لا تملك إلا تشكيلة حزبية صالحة وحيدة وهي الحزب الدستوري الجديد. وإنّ إقرار الإنتخابات وفق طريقة الإقتراع النسبي لن يكون من نتائجه نشأة تشكيلات أخرى بنفس الجدّة. إن الأمر على العكس من ذلك تماما. فهي لن تشجّع إلّا على تطوّر فوضوي لمجموعات صغيرة بدون محتوى سياسيّ محدّد. كما أنّ بعض المصالح ستعمل على الانفصال عن الحزب الدستوري الجديد أو مواجهته يُشجّعها في ذلك الأمل على تحقيق نجاح بواسطة الإقتراع النسبي... وعلى العكس من ذلك فإنّ إتباع طريقة الإقتراع بالأغلبية المطلقة ومن دورة واحدة... [يُمكن] من احترام الخط السياسي العام". (16)

وغني عن البيان أن اعتماد طريقة الاقتراع على القائمة المحرزة على الأغلبية في دورة واحدة بدون مزج أو تشطيب واعتماد تقسيم خاص للدوائر الانتخابية من شأنه أن يضرّ من حقيقة الانتخابات وربما يزيّف الإرادة العامة أصلا "فهي انتخابات مبايعة دون اختيار".

وقد نهت أحزاب المعارضة القانونية آنذاك - الحزب الشيوعي والدستور "القديم" - إلى مزالق هذا التوجّه على مؤسسات الدولة الناشئة وعلى مستقبل البلاد. فعقلية الحزب المهيمن والزّعيم الملهم لا تقي من الأخطار ولا تؤمّن استمرار الشرعية التاريخية للحزب والزّعيم الملهم ولا تنقذها من أسر "السلطة المطلقة وأخواتها" (17).

ما من شك أن خيار بناء دولة وطنيّة تتعم بالإستقرار السياسي يعدّ أحد أهم الثوابت التي قام عليها دستور 1 جوان 1959. ويبدو من قراءة مداولات المجلس القومي التأسيسي، أن هذا الخيار كان منطلق التفكير في مشروع الدستور الذي وقع تدارسه أكثر من ثلاث سنوات ويبدو جليّا أن الحرص الكبير على تفادي عدم الإستقرار كان حاضرا في الأذهان : الخلاف اليوسفي البورقيبي، التهديدات الفرنسية، عدم الإستقرار السياسي في فرنسا في عهدي الجمهورية III و IV، المسألة الجزائرية وتداعياتها، التدخلات المصرية، مشاكل التّمتية...

16) L'Action : 28/10/1957

17) Tribune du Progrès n°3 (fevrier 1961)

لقد تمكّن الحزب الدستوري من السيطرة على الهيئات الأساسية داخل المجلس القومي التأسيسي سواء في المكتب أو في اللجان (فخمس من ستة نواب رئيس المجلس أعضاء في الديوان السياسي). كما كان الديوان السياسي يحدّد السياسة الواجب إتباعها والأهداف المرجو تحقيقها قبل انعقاد المجلس والتي كان يتبناها المكتب . وأثناء انعقاد الجلسات، يتدخل بعض النواب وبعدها يتقدّم بورقيبة لإلقاء خطاب مطوّل لا تتبّعه نقاشات ولا ملاحظات ولا تعليقات فكانت خطب بورقيبة "المنهجية" تحظى بالتأييد والإجماع. وكلّما احتاج الحزب الدستوري إلى تأييد ودعم المجلس إلّا وفعل وكان له ما أراد في كل القضايا التي طرحت أمامه. ففي كلّ مرّة كان المجلس يصطف وراء كل المقترحات التي يعلنها بورقيبة إذ تمّ الانتقال من الملكية الدستورية إلى الجمهورية ومن النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وعدم القبول بمراقبة المجلس للسلطة التنفيذية وبمسؤولية الحكومة أمامه (18).

لقد لوحظ إجماع واضح - بعد أن تم تأمين الهيمنة على المجلس القومي التأسيسي - على أن الإستقرار السياسي سند ضروري لبناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية. واعتبرت السلطة القويّة صمّام أمان لديمومة الدولة الفتية واستمرار مؤسساتها وبالتالي حمايتها من مخاطر الفوضى والشلل الذي يمكن أن يتعرّض له عمل مؤسساتها. فقد جاء في تقرير علي البلهوان - مقرر لجنة صياغة الدستور - "ليس من كنه الديمقراطية أن يكون الحكم مُضعف الأركان ضعيف القوة والسلطان وأن تكون الحكومات تتوالى وتتساقط بسرعة تجعلها عاجزة عن فضّ المشاكل الداخليّة والخارجية التي تقوم في وجه كل دولة فتية كالدولة التونسية" (19).

وقد أدانت المعارضة القانونية طول الفترة الإنتقالية التي استغرقها اعداد الدستور ملاحظة أن الهدف من ذلك واضح "هو إطلاق يد الحكومة" (20) ومصادرة حقّ الفئات والطبقات الإجتماعية في التعبير عن رؤاها ومصالحها

18) Debbasch (ch) : «Les Assemblées en Tunisie», op. cit pp. 83-89-90-92

- «Le Parti unique à l'épreuve du pouvoir» in A.A.N, 1965, pp.18-19-20.

19) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : مناقشات. السنة الثالثة (جلسة 1958/1/27) ص.ص. 45-46.

20) الإستقلال : 1957/2/28

بواسطة تنظيماتها الوطنية بانكار وجودها تماما متذرعة بطبيعة المرحلة وخصوصية الوضع التونسي⁽²¹⁾ منتقدة في الآن نفسه مفهوم الوحدة القومية الذي تروج له الدعاية الرسمية ملاحظة أن تلك الإختيارات ستؤدي إلى انزلاق البلاد نحو الحكم الفردي المتمحور حول الحزب الدستوري والمتمركز حول الحبيب بورقيبة⁽²²⁾. ألم يتم الإعلان عن الدستور في 1 جوان 1959، وهي الذكرى السنوية لعودة بورقيبة من فرنسا "عيد النصر"، وليس ذكرى الاستقلال أو اعلان الجمهورية ولا أحداث 9 أفريل 1938 ؟ وهو ما يعني تغليب الطابع الشخصي على الذكريات الوطنية. وهو دليل على سير النظام سيرا حثيثا نحو عبادة الشخصية المناقض للمبادئ الجمهورية الذي ستكون له انعكاسات سلبية في المستقبل⁽²³⁾.

فلقد أكد دستور 1959 الطابع الشخصي والفردي للسلطة من خلال اعطاء صلاحيات واسعة لرئيس الدولة / الجمهورية بتحجيم دور البرلمان / مجلس الأمة الذي لا يتمتع بحق مساءلة رئيس السلطة التنفيذية. وهذا في تعارض مع ما نادى به الوطنيون أثناء فترة الكفاح التحريري من تمكين التونسيين من برلمان وجعل الحكومة مسؤولة أمامه "كما أعطي الأولوية لمشاريع القوانين التي يعرضها على المجلس (الفصل 51 - المادة 2) ومنحه سلطات استثنائية (الفصل 32). ورئيس الجمهورية الذي يتولّى السلطة التنفيذية يشارك في الآن ذاته في المجال التشريعي.

ورغم أن الدستور أقرّ الفصل بين السلطات فإن الرقابة غير موجودة لا من قبل البرلمان - الذي انبثق من الحزب الذي يتولّى السلطة - ولا من قبل مجلس الجمهورية - وهو هيئة غير محايدة باعتباره يتكوّن من بعض أعضاء الحكومة. بينما ترمي وظيفة المجلس التأسيسي / مجلس الأمة، نظريا، إلى ممارسة سلطة تشريعية عبر سنّ القوانين والتصويت عليها، تعمل، في الواقع، على إعطاء الطابع التشريعي / القانوني لسياسات وإجراءات حدّتها السلطة التنفيذية فكان يسير وراء النهج الذي يرسمه رئيس الدولة / الجمهورية /

21) Tribune du Progrès n°3 (février 1961)

22) Idem n° 12-13 (novembre - Décembre 1961) → 1959/6/14 : وأيضاً الطليعة :

23) Idem n° 20 (septembre 1962).

الحزب الذي يتولى وحده تحديد السياسات التي تتم الموافقة عليها بالاجماع فتحوّل بذلك إلى غرفة تسجيل.

إذا كان المجلس القومي التأسيسي هو الذي وضع الدستور وصاغ أحكامه فإن هذه الأحكام كرّست في النهاية توجهات الرئيس الحبيب بورقيبة الدستورية. فلبورقيبة أفكاره المحددة في الميدان الدستوري وبالمقابل لم تكن للمجلس ايدولوجية واضحة يمكن أن توجه اختياراته. فقد تغيّرت الإختيارات والصّيغ وهكذا يفهم لماذا اصطف أعضاء المجلس وراء كل الإقتراحات التي عرضها رئيس الحزب / الدولة على المجلس ⁽²⁴⁾. فقد تمّ التخلّي عن النظام البرلماني لما فيه من أخطار تهدّد استقرار الحكومة كما هو الشأن في عهد الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا وإقامة نظام رئاسي يضمن النفوذ والإستقرار للحكومة حتى تستطيع الإقدام على المشاريع والإصلاحات الضرورية ومنع الشلل والفوضى ⁽²⁵⁾.

وقد لخص علي البلهوان - المقرّر العام للدستور خصائص هذا النظام الذي من شأنه أن "لا يشتت المسؤوليات ولا يوزّع النفوذ. فالسلطة التنفيذية القويّة ضمان أصلي لحرية الأفراد والجماعات وحفظ حقوقهم وضمان أيضا للنظام والأمن وسدّ منيع ضد كل فوضى... وحلّ يوفّق بين نفوذ قويّ للحكومة وبين ضمان حرية المواطنين وحقوقهم بل يوفّق بين العدل والحرية وتوازن بين السلطات... يجعل الدولة التونسية الفتية موحّدة في تنوّع مؤسساتها" ⁽²⁶⁾.

تمثّل الإشكال الذي وقع فيه واضعو الدستور في ضرورة إقرار حرية كافح الشعب التونسي باسمها وناضل من أجلها ضد المستعمر من ناحية، ومن ناحية أخرى في ضرورة إقامة سلطة قويّة لها ما يكفي من القوة لتحقيق البناء الوطني. وقد حاول واضعو الدستور التوفيق بين هذين التناقضين بإرساء نوع من التوازن بين الحرية والسلطة وذلك من خلال تقييد ممارسة الحرية بعدد من الشروط من جهة ومن خلال تحديد الحكم بضرورة الاستقرار من جهة أخرى

24) L'Action : 4/6/1956

25) بورقيبة (الحبيب) : خطاب، الجزء الثامن (خطاب 1959/6/1) ص. 317.

26) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : مناقشات، السنة الثالثة، عدد 3 جلسة 58/1/27 ص.ص. 46/45.

لأن عدم الاستقرار يعرّض البناء الوطني إلى أخطر المزالق ولا يوفر لأبسط مقومات الحرية المناخ الذي تقتضيه (27).

إنّ المتأمل في بنود الدستور التونسي يلاحظ أن الوثيقة، وإن حرص واضعوها نظرياً على بلورة نظرة تأليفية بين الحرية والسلطة وفهم تألفي لثلاثية قيم الجمهورية الناشئة، المتمثلة في النظام والحرية والعدالة وهو تأليف بين خيارات يصعب التوفيق بينها، ظل مسكوناً بهاجس الاستقرار وخيار نظام الدولة القوية وبناء الدولة الحديثة التي تستوجب سلطة تنفيذية قوية.

وفي مواجهة الإحتجاجات كان الخطاب الرسمي يركّز على طبيعة الأولويات التي يجب أخذها بعين الإعتبار : "إذ أنه لا يصح الحديث عن صيانة الحريات قبل صيانة الأرواح وأنه لا يمكن احترام المعارضة قبل أن يحترم النظام لا سيما وفي أيدي البعض سلاح لم ينزع وفي قلوب الكثيرين أحقاد لم تهدأ. والمقارنة بين عهد الإستعمار وبين هذا العهد غير ذات موضوع. فقد كانت السلطة تستعمل الشعب لفائدة نفر من المستغلين ونريد أن نستعمل السلطة اليوم لفائدة الشعب". (28)

فهل يمثل اعلان الدستور سنة 1959 نقطة تحوّل في تاريخ تونس المعاصرة باعتباره يندرج في سياق تغيير هام في فهم السلطة ومصدر السيادة وقطع مع مؤسسات الدولة الملكية ليبني أسس الدولة العصرية بعد أن انتهى الصّراع بين المشروعية الشعبية والمشروعية الملكية التقليدية على حساب هذه الأخيرة... وتتويجا لإنّتصار حركة التحرّر الوطنية بقيادة الحزب الحرّ الدستوري التونسي وتجسيما لتطلعات الشعب إلى قيام نظام تمثيلي يجسّم استقلال البلاد وتطلعاتها إلى بناء محطة جديدة في حياتها تقوم على دعائم الحكم الجمهوري ؟" (29).

(27) عمر (عبد الفتاح) : "مسألة التوازن بين الحرية والسلطة في الدستور التونسي"، المجلة القانونية التونسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس 1983، ص.ص. 18 و 24.

(28) العمل : 1956/1/10

(29) بوعوني (الأزهر) : "خصائص الدستور التونسي"، ورد في : دستور الجمهورية التونسية في الذكرى الخمسين لإصداره - ذكر سابقاً ص. 59.

3- الإجماع والحرية ووحدة السلطة

في دولة الإجماع يذوب الفرد في المجموعة لأن الديمقراطية الإجماعية Unanimataire هي أداة المجتمع الكليّ عكس الديمقراطية الأغلبية التي هي أداة مجتمع محدود⁽³⁰⁾.

يقرّ الدستور التونسي الحريات العامة والفردية لكن هذه الحرية هي حرية مقيدة ونتاج ظروف اجتماعية وسياسية وموازن قوى وإكراهات.

إن قانون الجمعيات الصادر يوم 7 نوفمبر 1959 هو على حدّ تعبير محمد الشرفي "قاتل للحريات"⁽³¹⁾ و"غير دستوري" حسب المختصين في القانون الدستوري إذ يتعارض مع ما ورد في الفصل الثامن من الدستور ويمثل تراجعاً حتى بالنسبة لقانون 6 أوت 1936. فالفصل 29 من القانون الانتخابي (56/1/6) ومرسوم 9 مارس 1956 حول الطباعة والنشر والملكية قضى على كل حرية في التعبير والنشر والصحافة إذ انقلب شرط الإشعار إلى الحصول على وصل ترخيص.

وتحوّلت السلطة القضائية إلى أداة لضمان "الوحدة القومية" ونشير هنا إلى ما اعتبره عديد القانونيين من "لا دستورية" بعض المحاكم كالمحكمة العليا أو المحكمة الشعبية التي بعثت خصيصاً لمحاكمة العناصر اليوسفية.

لا يوجد - في نظر دولة الاجماع - تناقض بين الحرية والنظام الاجتماعي. فعوض تشويه الحرية يصبح النظام الاجتماعي الشرط الأساسي لتحقيقها. فبحكم انتمائهم لنفس الجماعة فإن الأفراد سيُجمعون على المحتوى الذي سيعطوه للنظام الاجتماعي وبما أن الإرادة الجماعية هي إرادة الجميع فإن الخضوع لها يقرب الفرد من الحرية الكلية وبالتالي فإن الحقوق الجماعية تسمو على الحقوق الفردية دون الغائها (حرية الصحافة، حرية المعتقد، حرية الملكية، الحق النقابي،...).

30) Camau (Michel) : *La Notion de Démocratie*, op. cit, p.369.

31) Charfi (Mohamed) : «Bourguiba était-il despote» ? in *Bourguiba, les Bourguibiens et la constitution de L'Etat National*, Zaghuan, FTERSI, 2001, p.46.

فعندما يتم الاعتقاد بعدم وجود تناقضات تشق الجسم الاجتماعي وبإمكانية حلّها - إن وجدت - فإن الإرادة الشعبية لم يعد ينظر إليها وفق المعيار التقليدي : الطبقي/ الفئوي / الحزبي الضيق. ولم تعد المسألة تسليم السلطة للأغلبية وحماية حقوق الأقلية وإنما التعبير عن تطلّعات الجميع بأقصى ما يمكن من الأمانة. فبإسـم الإجماع - والحزب الواحد ترجمانه الأمين - تتم قيادة ومراقبة هياكل الدولة.

ورغم المبررات التي ذكرناها سابقا، لوحظت تناقضات بارزة إذ تحوّل الإجماع إلى هيمنة الحزب الحاكم وانفراد رئيسه بأغلب الصلاحيات والخلط بين وظيفته كرئيس للدولة ورئيس للحزب. فضلا عن تواصل التناقضات والصراعات داخل الحزب الواحد وخارجه ويصبح الإجماع وهما في هذه الحالة .

وبناء عليه، هل يمكن نقل النموذج الدستوري الغربي ؟ بالنسبة للبعض، هذا النقل لا يولد إلا أوهاما للإعتقاد بالمفعول السحري للإقتراع العام والمفعول الوجداني / الصوفي mystique لمبدأ الفصل بين السلطات أو مبدأ الشرعية وبأن التطبيق السليم للدستور يتطلّب صياغات دقيقة عند وضعه إثناء "لشر" التأويلات والقراءات. فنقل هذه الآليات الدستورية محكوم بأن لا يكون لها أي أثر على الواقع السياسي للدول الجديدة. كما أنه تقليد وهذا يعني أن تلقى الفلسفة السياسية الغربية لا يتناسب لا مع ظروف ولا مع حاجيات الدول الجديدة مما يبرّر رفضها. ومهما يكن من أمر فإن الإعتماد الواسع على الفلسفة الديمقراطية الدستورية وآليات القانون الدستوري التقليدي الغربي ستصطدم بكثير من العقبات وستخضع لكثير من التشويهات (32) وما يعنيه من قيام أنظمة سياسية هجينة : عصرية في شكلها ومظهر مؤسساتها وشرقية في مضمونها وطرق عمل مؤسساتها. وقد عبّر موريس دوفرجي (M) Duverger عن ذلك بقوله : "إنّه التقنية التي ترمي إلى إفراغ نظام سياسي من كل حقيقة ومن كل ماهية والإحتفاظ بغير المظهر الخارجي الذي يشبه الصدفة الفارغة لأنّه يحل نظاما مختلفا تماما داخله" (33).

32) Buchmann : L'Afrique Noire indépendante p. 30 et suites cité par Ben Achour (Y)

33) Duverger (Maurice) : Les Partis Politiques, Armand Colin, Paris, 1954, p. 442.

4- عوائق الديمقراطية الدستورية أو الديمقراطية الوصاية

فما هي عوائق تركيز الديمقراطية الدستورية؟ كثيرة منها الأمية والفقر والتفكك الاجتماعي : فالأمية تجعل من غالبية السكان لا تعبر إهتماماً للشأن العام أو لا يمكنها الحصول على الحد الأدنى من التمييز والإدراك السياسي. والفقر لا يترك مجالاً للاهتمام بالسياسة إلا في حالات استثنائية وملأمة تؤدي إلى اندلاع انتفاضات أو ثورات. والتفكك الاجتماعي وما يعنيه من نغرات جهوية وقبلية (عروشية) هو أيضاً عامل غير ملائم لتركيز الديمقراطية الدستورية إذ يمكن أن تؤدي لعبة الانتخابات إلى تأجيج الصراعات الاجتماعية وتفكك الجسم الاجتماعي الذي تعمل الدولة الجديدة على تدعيم عراه لتحقيق الاندماج الوطني "فإذا كانت الأمة جمعاء أمية فهناك خطر أن يموج الشعب ويميل مع الرياح حيث تميل" (34). يضاف إلى ذلك الإرث الثقافي من غياب التقاليد الديمقراطية وخضوع الفرد للمجموعة والطابع المقدس للسلطة وهي قيم ثقافية وسلوكية لا تساعد على ترسيخ الممارسة الدستورية.

لذا يتساءل البعض عن جدوى تطبيق الديمقراطية الدستورية عندما يكون الجسم الاجتماعي مهتداً دوماً من قبل قوى داخلية منافسة (مناطقية، جهوية، قبلية...) وعندما تكون غالبية أفرادها يعانون الأمية والخصاصة وعندما يشوّه مبدأ الديمقراطية الدستورية بسبب غياب التقاليد الديمقراطية والدور الكابح للقيم الثقافية التقليدية. ولذلك تتادي النخبة الوطنية الجديدة بمرحلة قد تدوم كثيراً لتدريب / تأهيل الشعب على ممارسة اللعبة الديمقراطية عن طريق التعليم والتثقيف والدعاية (35).

في مثل هذه الأوضاع هل يتلاءم مبدأ الديمقراطية الدستورية مع الحزب الواحد ؟ : نفترض الديمقراطية الليبرالية تنظيم انتخابات تنافسية لأنها ترتكز على حرية الرأي والإيمان بفضيلة الحوار. فالحقيقة تولد من النقاش والصراع والتناقض عكس ما هو مطروح في الدول الجديدة التي تعتبر تعدد الأحزاب ترافاً غربياً ليس بإمكانها توفيرها وتحملها.

(34) الأدغم (الباهي) : ذكر سابقاً ص. 136.

(35) المصدر ذاته.

إن المبدأ الديمقراطي يتطلب الحوار والمشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في تعيين المسؤولين السياسيين ومساءلتهم من ناحية والمشاركة في الثروة الوطنية من ناحية أخرى.

لقد اتجهت الدول الوطنية الجديدة إلى التطور نحو أشكال من التنظيم أكثر مركزية أي نحو الحزب الواحد. ونصّ الدستور التونسي لا يشير إلى ذلك وإنما الممارسة تؤكد وسينكرس ذلك رسميًا في جانفي 1963 إثر المحاولة الانقلابية، (ديسمبر 1962). وإن هذا التوجه نحو الحزب الواحد استبقته أشكال عديدة من التجمعات التي لها نفس الخصائص المشتركة التي تتجه نحو مزيد من المركزية : الحزب المهيمن داخل تحالف (الجهة القومية). "فوجب الدولة إذا لم تخلق الوحدة القومية المهددة بالتفكك، فعلى الأقل أن تعمل باستمرار على دعمها. وإذا ما كانت الأمة هي التي تلبّي نداء الدولة في الغرب ففي بلدان إفريقيا وآسيا فإن الدولة هي التي تلبّي نداء الأمة" (36). وفي هذا المعنى يقول لوشار(ف) Luchaire (F) : "عندما تنشأ الدولة قبل الأمة، فإن الحزب الواحد لا غنى عنه لخلق الأمة". (37)

إن تبرير الحزب الواحد مرجعه ضرورة الاندماج الوطني وبناء الدولة الحديثة وربح المعركة ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. والحزب الواحد ليس بالضرورة منافيا للديمقراطية إذ يمكن للشعب أن يسمع صوته لرئيس الدولة عبر نوابه وأطر الحزب. أما إذا انعزل تماما ولم يعد يستمع إلى رأي القواعد ومن يمثلها ولم يعد يتصل بال جماهير فإن القاعدة الديمقراطية لم تعد متوفرة. وتزعم الدولة الجديدة أن الحزب الواحد من شأنه أن يشرك الجميع في خلق الثروة وتوزيعها بأكثر ما يمكن من العدالة. فبفضله سيتعود المواطنون على الانضباط الضروري في ظل مجهود تنموي وتحت راية الإجماع لأنه "حزب الأمة جمعاء" وحزب الشعب وليس حزب فئة أو طبقة معينة. إنه ضد صراع الطبقات الذي يستهجنه والذي لا وجود له في نظره (38).

36) Burdeau (G) : L'Etat, Seuil – Paris, 1970, p. 36.

37) Luchaire (F) : *Encyclopédie Française* (1964) – Tome X, p. 290

38) Debbasch (ch) : «Le Parti Unique», *op. cit.* pp. 11

خاتمة :

يجب، في اعتقادنا، عدم التسرّع بالإعلان بأن الدساتير الديمقراطية لا تتلاءم وأوضاع الدولة الوطنية الجديدة وتبرير الحزب الواحد والديمقراطية الموجهة وديمقراطية الوصاية. فهل نؤكد لنا، في الواقع، أن الديمقراطية الدستورية لا تصلح لنا ؟ إن مثال الهند، أكبر الديمقراطيات في العالم، يؤكد إمكانية تلاؤم الديمقراطية الدستورية مع البلدان حديثة العهد بالاستقلال (آخذين بعين الاعتبار الصعوبات وحتى الأخطار التي يمكن أن تتجرّ عنها). والقول بعكس ذلك تكذّبه الحقائق (الثورات الديمقراطية في شرق أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ بضع سنوات).

إن الفكر الديمقراطي الدستوري فكر إنسانيّ وملك للبشرية جمعاء وليس لتربة وثقافة وشعب بعينه. فالمطروح تصوّر تجارب ديمقراطية دستورية خصوصية تقوم على ترشيد السلطة وعقلنتها والتأكيد الفعلي على الفصل بين السلطات والانتصار لقيم الحرية والكرامة الإنسانية.

إن الدستور التونسي المعلن في 1 جوان 1959 "قابل للتطوير" حسب ما جاء في خطاب بورقيبة يوم ختمه.. فهذه الوثيقة هي عمل بشري قبل كل شيء. وهي نتاج ظرف معين وتحمل طابع مرحلة معينة واتجاهها فكريا. ويضيف " رغم سعيّنا إلى أن نؤمن لها حظوظ النجاح لأطول فترة إلا أنه يستحيل عليها أن تظل هكذا إلى الأبد. سيأتي يوم وتظهر فيه نواقص تستوجب التعديل ومواصلة المسيرة. لم ندع أبدا إيقاف العقل البشري. فالفكر يتطور كما الحياة. وعلى المؤسسات، حتى تظل ناجعة وتقوم بوظائفها، أن تتطور مع الوقت وبالتالي. مع الأفكار... لأن الذي يتطور هو الفكر والمشاعر... " (39). وفي نفس السياق يقول الباهي الأدغم : "ومهما يكن من أمر، فإننا تركنا الأبواب مفتوحة ليتطور الدستور حسب الظروف... فالدستور ما هو إلا إفراز للواقع" (40).

(39) بورقيبة (الحبيب) : خطب، الجزء الثامن (خطاب 1959/6/1) ص. 318 نشریات كتابة الدولة للإعلام - تونس. 1977

(40) الأدغم (الباهي) : ذكر سابقا ص. 143.

مهما كانت دقة الصياغات والضمانات التي يقرّها الدستور فإن أكبر ضمانة له مرتبطة بمدى التعلّق الذي يبديه المواطنون نحوه غير أنه يجب أن نعترف بأن الخروقات المتكرّرة للدستور أضرت بسمعته. كما لا تبرز قيمة الدستور إلا عندما يتمّ إحترامه كونه ضمانا ضدّ التعسف وأهواء الحكام فمن خلاله يضمن الأفراد حقوقهم وحياتهم ضدّ إنزلاقات محتملة لسلطة يمكن أن تتفلت من عقابها.

